



7: نموذج الإدارة

إطار عمل البنية المؤسسية للحكومة (GEA)



كانون الثاني 2018



جدول المحتويات

1	مقدمة	5
2	هيكل الوثيقة	5
3	إطار عمل البنية المؤسسية للحكومة (GEA)	6
1-3	الإدارة النظرية	7
2-3	الإدارة العملية	8
4	نموذج إدارة البنية المؤسسية للحكومة	9
1-4	هيكل إدارة البنية المؤسسية للحكومة	9
1-1-4	الهيكل والأدوار	9
2-1-4	عمليات الإدارة	11
5	سياسات التمكين	13
1-5	الاعتماد الشامل للبنية المؤسسية للحكومة	13
2-5	البنية الأساسية للأعمال التجارية	14
1-2-5	التخطيط الاستثماري ومرافقته	14
3-5	البنية الأساسية للمعلومات	14
1-3-5	سياسة إدارة البيانات	14
2-3-5	معايير بيانات قطر الذكية	14
3-3-5	سياسة البيانات المفتوحة	15
4-5	البنية الأساسية للتطبيقات	15
1-4-5	دورة حياة تطوير الخدمات	15
2-4-5	موقع الحكومة وإطار عمل الخدمات الإلكترونية	16
3-4-5	إطار عمل الخدمات الحكومية عبر الهاتف المحمول	16
4-4-5	سياسة المشاركة الإلكترونية	16
5-4-5	سياسة إمكانية التوصل الإلكتروني	17
5-5	البنية الأساسية للبنية التحتية	18
1-5-5	قرار مجلس الوزراء رقم (18) لعام 2010 بشأن تنفيذ سياسات الحكومة الإلكترونية	18
2-5-5	سياسة أمن الخدمة السحابية	18
3-5-5	سياسة استخدام الأجهزة الشخصية في العمل (BYOD)	18
6-5	إدارة السرية	19
1-6-5	سياسة تأمين المعلومات الوطنية (NIA)	19
2-6-5	معايير أمن معلومات قطر الذكية	20
3-6-5	سياسة أمن الخدمة السحابية	20
4-6-5	سياسة استخدام الأجهزة الشخصية في العمل	20
6	الملحق 1: قالب التقييم الذاتي لتوافق البنية المؤسسية للحكومة	21
7	الملحق 2 - نموذج نضج البنية المؤسسية لدولة قطر	25
1-7	مستويات النضج وخصائص قياس البنية المؤسسية	25
1-1-7	مستوى النضج 0 - عدم وجود بنية مؤسسية قيد التنفيذ	26
2-1-7	مستوى النضج 1 - مبدئي - جار تنفيذ عملية البنية المؤسسية غير الرسمية	26
3-1-7	مستوى النضج 2 - قيد التطوير	26

27.....	مستوى النضج 3 - تعريف البنية المؤسسية	4-1-7
27.....	مستوى النضج 4 - إدارة وقياس عملية البنية المؤسسية	5-1-7
28.....	مستوى النضج 5 - التحسين المستمر لعملية البنية المؤسسية	6-1-7
29	الملحق 3 - دعم الأدوات.....	8
30	الملحق 4 - بيان توافق البنية المؤسسية للحكومة للمناقشات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	9
31	مسرّد	10

جدول الأشكال

- الشكل 1 - إدارة البنية المؤسسية الحكومية 7
الشكل 2 - هيئات الإدارة 11

الجداول

- الجدول 1 - الهيكل والأدوار 9

1 مقدمة

تقدم هذه الوثيقة نموذج الإدارة للبنية المؤسسية للحكومة القطرية (GEA). تصف سياسات التمكين وإطار عمل الإدارة وهيكل الفريق والعمليات ذات الصلة المراد إنشاؤها من أجل الاعتماد الفعال والإدارة الثابتة للبنية المؤسسية للحكومة. ويغطي النموذج كلا من إدارة البنية المؤسسية (النظرية) وكذلك إدارة بنية الحلول الفردية (العملية) لتقديم الحلول التي تلبي احتياجات الأعمال وتتماشى مع البنية المؤسسية.

2 هيكل الوثيقة

يتم تنظيم وثيقة نموذج إدارة البنية المؤسسية للحكومة على النحو الموضح أدناه.

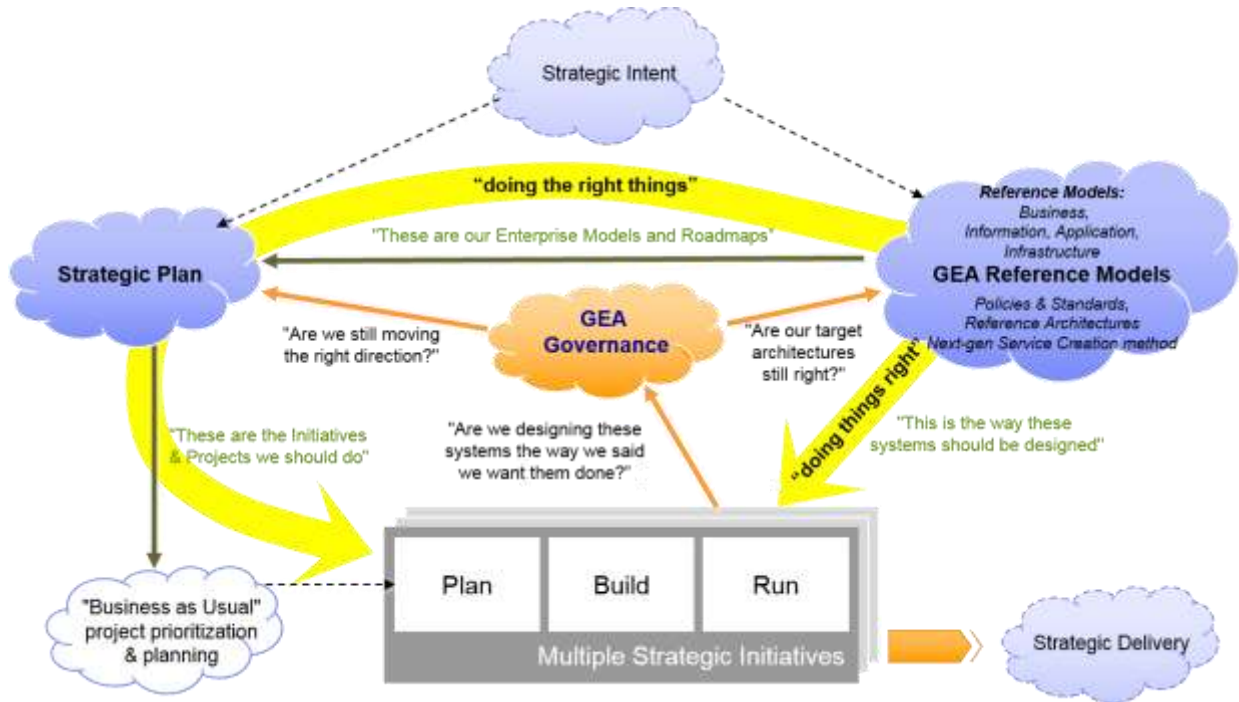
- نظرة عامة على إدارة البنية المؤسسية للحكومة - يقدم نظرة عامة رفيعة المستوى على إطار عمل إدارة البنية المؤسسية للحكومة بشرح كل من الإدارة النظرية التي تركز على "القيام بالأمر الصحيحة" والإدارة العملية التي تركز على "القيام بالأمر بشكل صحيح"
- نموذج إدارة البنية المؤسسية للحكومة - يصف عناصر نموذج الإدارة وهيكلها ووظائفها والعمليات المعمول بها من أجل إدارة البنية المؤسسية للحكومة بشكل فعال
- سياسات التمكين- تحدد ما يتعين على الجهات الحكومية تبنيه وتطويره والحفاظ عليه وتسهيله من أجل تحقيق بنية أساسية سليمة ومتكاملة لتكنولوجيا المعلومات تكون متنسقة ومتوافقة مع البنية المؤسسية للحكومة (GEA)
- الملحق 1 - قالب التقييم الذاتي لتوافق البنية المؤسسية للحكومة - يوفر قالبًا للهيئات لتنفيذ التقييم الذاتي للائتمثال للبنية المؤسسية للحكومة
- الملحق 2- نموذج النضج - يجسد نموذج نضج البنية المؤسسية لدولة قطر
- الملحق 3- دعم الأدوات - يسلط الضوء على دعم الأدوات المتاحة لاعتماد النماذج المرجعية للبنية المؤسسية للحكومة
- الملحق 4- بيان توافق البنية المؤسسية للحكومة للمناقشات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - يحدد البيان المطلوب تضمينه في المناقصات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادرة عن هيئات حكومية فردية ومدارة بواسطتها
- قاموس المصطلحات - يسرد كل الاختصارات المستخدمة في الوثيقة وتوسعاتها.

3 إطار عمل البنية المؤسسية للحكومة (GEA)

تتضمن إدارة البنية الأساسية تأزرًا بين الهياكل والعمليات والأشخاص المناسبين. ويعتمد عملها إلى حد كبير على ثقافة المؤسسة وتستلزم وقتًا لإجرائها. القدرة التي تضمن تنفيذ أسلوب البناء بشكل صحيح في مبادرات الأعمال وأسلوب البناء، وتحافظ على علاقتها وفعاليتها في المؤسسة. والغرض من البنية المؤسسية هو تيسير تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا التي تدعم اتجاه الأعمال. ومن ثم، يمكن النظر إلى الإدارة على أنها قدرة ضرورية لضمان تنفيذ المبادرات بطريقة تتسق مع اتجاه الأعمال.

وتعد إدارة البنية المؤسسية للحكومة أمرًا بالغ الأهمية لضمان أن النماذج المرجعية ذات صلة وتستخدم بصورة فعالة ويتم الحفاظ عليها لتقديم قيمة مستدامة.

يوضح الرسم البياني التالي (الشكل 1 - إدارة البنية المؤسسية الحكومية) وضع نظام إدارة البنية المؤسسية للحكومة في سياق الخطة الاستراتيجية التي تحدد اتجاه الحكومة وتتبع القصد الاستراتيجي، والنماذج المرجعية للبنية المؤسسية للحكومة، التي تحدد مشاهدات البنية النهائية للهيئات الحكومية (الأعمال والمعلومات والتطبيق والبنية التحتية). وتكون البرامج والمشاريع مستسقة من الخطة الاستراتيجية وتظهر بوصفها مبادرات استراتيجية. تلعب إدارة البنية المؤسسية للحكومة دورًا في ضمان تصميم الأنظمة التي تخرج من المبادرات الاستراتيجية وفقًا للنماذج والإرشادات المرجعية للبنية المؤسسية.



الشكل 1 - إدارة البنية المؤسسية الحكومية

يظهر هذا النموذج أدناه ليوضح الوظيفتين الرئيسيتين لإدارة البنية المؤسسية للحكومة.

1-3 الإدارة النظرية

ضمان أن الحكومة تقوم بتحديد وتمويل وتوفير الموارد لأهم البرامج، تمشيًا مع استراتيجية التحول الرقمي - "القيام بالأشياء الصحيحة"

يلزم أن تتفق الخدمات الحكومية والمبادرات الجديدة مع الخطة الإستراتيجية (والقصد) لحكومة قطر لضمان اتساق الخدمات الحكومية الحالية/الجديدة مع التوجه الاستراتيجي. أي أن الخدمة أو الحل يلبي (أو يتبع) الأهداف الإستراتيجية للحكومة؟

العناصر الرئيسية للبنية المؤسسية للحكومة التي تمثل/تتفق مع الأهداف/التوجه الاستراتيجي لحكومة قطر وتشمل:

- النموذج المرجعي للأعمال التجارية (BRM)
- النموذج المرجعي للمعلومات (IRM)
- النموذج المرجعي للتطبيقات (ARM)
- النموذج المرجعي (الفني) للبنية التحتية (TRM)

يستخدم النموذج المرجعي للأعمال قبل وأثناء مرحلة اكتشاف طريقة تكوين الخدمة باعتباره وسيلة لضمان مواعمة الخدمات المحددة حديثاً مع الأهداف الإستراتيجية للحكومة. يتم تحليل النماذج المرجعية للتطبيقات والبنية التحتية لتجنب تكرار الجهود وأيضاً لتحديد فرص لإعادة الاستخدام أو التوحيد. يوفر النموذج المرجعي للمعلومات مصدرًا موثوقًا لأصول المعلومات التي تملكها الجهة الحكومية لتسهيل الجهود التعاونية المشتركة بين الوكالات.

وعادة ما تقوم إدارة تكنولوجيا المعلومات في الجهات الحكومية جنباً إلى جنب مع وحدات الأعمال الخاصة بها بإنشاء الحاجة إلى خدمات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحديد نطاق المشروع وتأمين الموافقة على التمويل من هيئته أو السلطات ذات الصلة. وبناء على موافقة التمويل الداخلي، ستقوم الجهات الحكومية بصياغة وإصدار مواصفات المناقصات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بها للاختيار النهائي وترسية العطاء. وستؤدي عمليات شراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذه، إذا تركت غير منسقة، إلى حالات ازدواج كثيرة وإهدار للموارد الحكومية.

ولتحقيق أقصى قدر من الفائدة، قررت حكومة قطر أن هذه المشتريات من أنظمة المعلومات والاتصالات يجب أن تكون متسقة مع المبادرات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدعمها بما في ذلك خطة قطر الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2015 واستراتيجية عام 2020. ومن خلال الاستفادة من النظم والخدمات المشتركة على نطاق الحكومة، يمكن تحسين الإنتاجية والكفاءة وتجنب الجهود المكررة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على جميع الجهات الحكومية اتباع سياسة استعراض مشتريات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحددة في وثيقة سياسة المشتريات في مجال تكنولوجيا المعلومات. ويمكنها استخدام النموذج المرجعي للأعمال لإثبات توافق المشروع مع استراتيجية حكومة قطر واستخدامها للخدمات المشتركة.

ويجب أيضاً الحفاظ على عناصر البنية المؤسسية للحكومة لضمان اتساقها مع أي تغييرات في الإستراتيجية الحكومية والمساعدة في توجيه المشاريع إلى تقديم الخدمات وفقاً للاستراتيجية الحكومية.

2-3 الإدارة العملية

تضمن أن هذه البرامج تقدم الحلول التي تلبى احتياجات الأعمال والعمل ضمن البيئة الحالية - "القيام بالأمور بشكل صحيح"

وتخدم عناصر البنية المؤسسية للحكومة أيضاً غرضاً فيما يتعلق بالجانب العملي من خلال توفير الرقابة الفنية والتوجيهات بشأن تصميم الخدمات والحلول لضمان تصميم الخدمات/الحلول وتطويرها بطريقة متسقة واستخدام المنصات المشتركة والتكنولوجيا وغيرها من المعايير.

وتشمل العناصر الرئيسية للبنية المؤسسية للحكومة التي تساعد في الإدارة العملية ما يلي:

- المعايير والسياسات التي تفرضها حكومة قطر
- البنيات الأساسية المرجعية (الأعمال والتطبيق وتبادل المعلومات والبنية التحتية)
- الجيل المقبل من طريقة تسليم الخدمة (ويعرف أيضًا باسم طريقة تكوين الخدمة)

تعمل هيئات التصميم ونقاط الاختبار الخاصة بخدمة طريقة الإيصال من الجيل القادم كألية لفرض الامتثال للبنية المؤسسية.

4 نموذج إدارة البنية المؤسسية للحكومة

1-4 هيكل إدارة البنية المؤسسية للحكومة

1-1-4 الهيكل والأدوار

تُحدد الجهات الحكومية الرئيسية المعنية بالإدارة الفعلية في الجدول أدناه. ويُسجل أيضًا المشاركون الرئيسيون في كل جهة حكومية ومسؤولياتهم في الجدول.

الجدول 1 - الهيكل والأدوار

التركيز الرئيسي	المشاركون الرئيسيون	هيكل الإدارة
<p>التركيز الاستراتيجي -- لجنة توجيهية أو استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات على مستوى الأعمال المعنية بالاتجاه الاستراتيجي العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بحكومة قطر.</p> <p>وينصب على هذه الجهة الحكومية تركيز حكومي كامل.</p> <p>المسؤوليات النموذجية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ◀ توفر اتجاهًا استراتيجيًا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ◀ تحدد أولويات الأعمال الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ◀ تحدد نطاق الإدارة ◀ تمنح تصريح الاستثناءات ذات التأثير العالي 	<p>وزارة المواصلات والاتصالات، أي كيانات حكومية أساسية أخرى</p>	<p>مجلس إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (اللجنة التوجيهية لحكومة قطر الرقمية)</p>
<p>محل تركيز أسلوب البناء -- ينصب التركيز الرئيسي على البنية المؤسسية للحكومة القطرية وبيئة التشغيل الخاصة بها: مما يضمن أن تظل سارية وذات صلة ومؤثرة بشكل صحيح على هيكل الحلول.</p> <p>وينصب على هذه الجهة الحكومية تركيز حكومي كامل في الغالب.</p> <p>المسؤوليات النموذجية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ◀ المسؤولية العامة عن البنية المؤسسية للحكومة بأكملها في الحكومة بأسرها ويستمر ذلك من خلال مكتب كبير مخططي المشاريع ◀ يصرح بالاستثناءات ذات التأثير المتوسط 	<p>سيُألف مجلس مراجعة البنية الأساسية مما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الجهة الراعية لأسلوب البناء على مستوى القطاع الحكومي بأسره • مخطط المشروع المؤسسي على مستوى القطاع الحكومي بأسره 	<p>مجلس مراجعة البنية الأساسية (على مستوى القطاع الحكومي بأسره)</p>

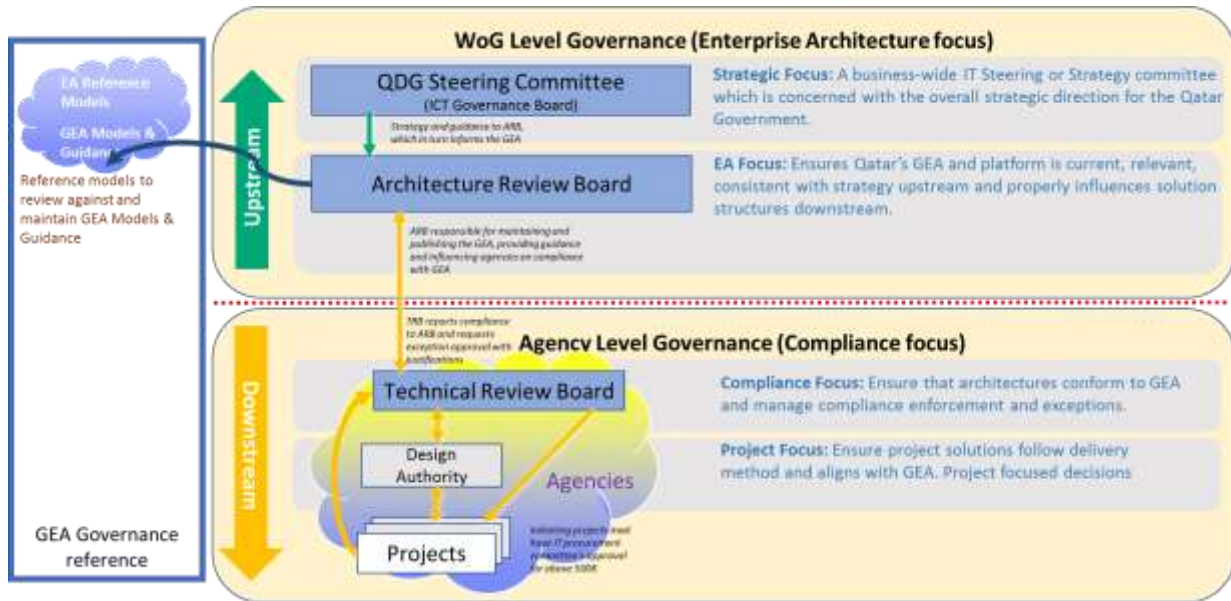
<p>◀ نقطة تصعيد الاستثناءات والنزاعات بخصوص التوافق</p>	<ul style="list-style-type: none"> • الأعضاء الآخرون (المدعوون) حسب الاقتضاء 	
<p>محل تركيز الامتثال -- وينصب التركيز الأساسي على ضمان أن تكون البنيات الأساسية للحل (بما في ذلك تلك التي تدعم الخدمات الحكومية الجديدة - وخاصة الخدمات المشاركة) متوافقة مع البنية المؤسسية والمبادئ.</p> <p>تكون هذه الجهة الحكومية مسؤولة عن تنفيذ الامتثال و/أو الاستثناءات (إذا كان ذلك مناسباً) بالبنية المؤسسية. إن طريقة التسليم ونقاط الاختبار من الجيل القادم هي آلية تساعد على تحقيق ذلك.</p> <p>المسؤوليات النموذجية:</p> <p>◀ يقيم ويصرح بامتثال الحلول مع البنية المؤسسية للحكومة</p> <p>◀ تصريح الاستثناءات ذات التأثير المنخفض</p>	<p>بالنسبة لكل جهة حكومية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الجهة الراعية للبنية الأساسية • مخطط المشروع المؤسسي • المرشح من الجهة الحكومية • الأعضاء الآخرون (المدعوون) حسب الاقتضاء (على سبيل المثال: ممثلو فريق المشروع وفريق التكامل وأعضاء الأمن وما إلى ذلك...) 	<p>مجلس المراجعة الفنية (على مستوى الجهة الحكومية)</p>
<p>تركيز تأثير الحل -- مشاهدة رئيسية للحلول لكن تضمن مواءمة عملية تصميم البنية الأساسية للمتطلبات المتبعة لتصميم الخدمة (على سبيل المثال: طريقة تكوين الخدمة) مع البنية المؤسسية.</p> <p>تركز هذه الجهة الحكومية على حلول محددة ضمن المشروع.</p> <p>المسؤوليات النموذجية:</p> <p>◀ اشتقاق حلول تمتثل للبنية الأساسية</p> <p>◀ استخدام بنية أساسية لاستيفاء احتياجات المشروع</p>	<ul style="list-style-type: none"> • إدارة المشروع • مخطط المشروع الأساسي المعني بالبرنامج تسليم المشروع • الأعضاء المرشحون الآخرون في الفريق 	<p>سلطات التصميم (على مستوى المشروع)</p>

فيما يلي وصف للمشاركين الرئيسيين في عملية إدارة البنية المؤسسية للحكومة.

- الجهة الراعية لأسلوب البناء على مستوى القطاع الحكومي بأسره: وكيل الوزارة المساعد بوزارة المواصلات والاتصالات لقطاع تكنولوجيا المعلومات الحكومي هو مالك البنية المؤسسية للحكومة ويضمن مواءمة الاستراتيجيات والأهداف الوطنية.
- مخطط المشروع المؤسسي على مستوى القطاع الحكومي بأسره: يتولى مخطط المشروع المؤسسي بوزارة المواصلات والاتصالات إدارة نماذج البنية المؤسسية على مستوى القطاع الحكومي بأسره ويمكن دعمه بواسطة خبراء نطاق معينين مثل مخطط المعلومات ومخطط التطبيق وغيرهما.
- الجهة الراعية للبنية الأساسية للجهة الحكومية: هي الراعي التنفيذي لمبادرة البنية المؤسسية داخل الجهة الحكومية. وعادة، يمكن أن يكون رئيس قسم المعلومات في الجهة الحكومية أو أحد كبار المسؤولين التنفيذيين.
- مخطط المشروع المؤسسي للجهة الحكومية: هو الشخص المسؤول عن إنتاج نماذج البنية الأساسية على مستوى الجهة الحكومية وإدارتها.
- إدارة مشروع الجهة الحكومية: يضمن مدير المشروع أن عملية التوافق على مستوى المشروع ملتزمة بالبنية المؤسسية للحكومة ويدير الاتصالات التحضيرية مع الجهات الحكومية ذات الصلة حسب الاقتضاء.
- مخطط المشروع القائد لمشروع الجهة الحكومية: ينفذ مخطط المشروع القائد تقييم توافق المشروع مع البنية المؤسسية للحكومة. كما يشمل دوره أيضاً تصميم حل متوافق دائماً مع نماذج البنية المؤسسية للحكومة ومعاييرها، ويقدم تقارير بخصوص أي استثناءات لا يمكن تجنبها إلى إدارة المشروع. ويمكن شغل هذا الدور أيضاً بواسطة مخطط الحل/القائد للمورد: وبالتالي يجب تضمين البيان الوارد في الملحق 4 من هذه الوثيقة لكل مناقصة خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجهات الحكومية.

2-1-4 عمليات الإدارة

ويقدم الرسم البياني التالي مزيداً من التفاصيل حول هياكل الإدارة وتفاعلاتها وأدوارها.



الشكل 2 - هياكل الإدارة

لدى كل جهة حكومية أدوار متميزة ومجالات تركيز فريدة من نوعها كما هو مبين في الرسم البياني. مجلس مراجعة البنية الأساسية عبارة عن جهة حكومية مشتركة بين المؤسسات (أي في الحكومة بأسرها) وتضطلع وزارة المواصلات والاتصالات بدور ريادي في مجلس مراجعة البنية الأساسية. ويمكن ترشيح ممثلين من هيئات/كيانات حكومية أخرى كأعضاء مؤقتين. يجوز للجنة مراجعة مشتريات مجال تكنولوجيا المعلومات طلب رأي مجلس مراجعة البنية الأساسية في حالة الاستثناءات المتعلقة بالبنية الأساسية على مستوى المشروع. ويتم تشكيل مجلس المراجعة الفني على مستوى الجهة الحكومية للتركيز على توافق البنى الأساسية المطورة الخاصة بالجهة الحكومية – وكل من البنية المؤسسية والبنية الأساسية للحلول - مع البنية المؤسسية للحكومة. وستستفيد من نماذج التقييم الذاتي المحددة في الملحق 1 لتقييم الامتثال وتقديم تقارير عنه. ترتبط هيئات التصميم بحلول محددة وقد تتألف عمومًا من ممثلين من الجهات الحكومية التي تقدم الحل/الخدمة.

5 سياسات التمكين

تنظم السياسات المبينة في هذا القسم تخطيط البنية المؤسسية في الجهات الحكومية واعتمادها وتنفيذها. ومن المتوقع أن تلتزم الجهات الحكومية بالسياسات المحددة أدناه. يمكن توجيه أي توضيح حول السياسات إلى عنوان البريد الإلكتروني policyfeedback@motc.gov.qa. ويتم تصنيفها في إطار الفئات التالية.

1. الاعتماد الشامل للبنية المؤسسية للحكومة
2. البنية الأساسية للأعمال التجارية
3. البنية الأساسية للمعلومات
4. البنية الأساسية للتطبيقات
5. البنية الأساسية للبنية التحتية
6. إدارة السرية

بصرف النظر عن السياسات الواردة في هذا القسم، يتعين على الجهات الحكومية الإشارة إلى المطبوعات الفنية للنماذج المرجعية الفردية من أجل المعايير وعناصر التحكم المحددة والامتثال.

1-5 الاعتماد الشامل للبنية المؤسسية للحكومة

1. يتعين على الجهات الحكومية تسمية وترشيح جهة راعية تنفيذية لبرنامج البنية المؤسسية داخل الجهة الحكومية - على سبيل المثال: رئيس قسم المعلومات أو أحد كبار الموظفين التنفيذيين الآخرين.
2. يجب على الجهات الحكومية ترشيح مخطط المشروع المؤسسي لإدارة البنية المؤسسية داخل الجهة الحكومية وسيقوم بالمهام أدناه. يمكن أيضاً دعم مخطط المشروع المؤسسي بواسطة مخططي أعمال وتطبيقات وبنية تحتية مرشحين حسب الاقتضاء.
 - أ. يقوم بصفة دورية أو حسب طلب وزارة المواصلات والاتصالات بتقييم توافق البنية المؤسسية للحكومة وإعداد تقارير بشأنها حسب الاستبيان الوارد في الملحق 1.
 - ب. إنشاء خطة لبنية النماذج المرجعية للبنية المؤسسية للحكومة والمعايير.

3. يتعين على الجهات الحكومية إنشاء مجلس للمراجعة الفنية داخل الجهة الحكومية للتركيز على توافق البنية المؤسسية للحكومة كما هو محدد في هيكل نموذج الإدارة.
4. يتعين على الجهات الحكومية إعلام وزارة المواصلات والاتصالات بالعناصر الأساسية اللازمة للبنية المؤسسية التي تتماشى مع تصنيفات النماذج المرجعية الخاصة بالبنية المؤسسية الحكومية بصفة دورية، - مثل الكتالوجات والمقاييس التي تتماشى مع تصنيفات النموذج المرجعي للأداء والنموذج المرجعي للأعمال والنموذج المرجعي للمعلومات والنموذج المرجعي للتطبيقات والنموذج المرجعي الفني.
5. يتعين على الجهات الحكومية التخطيط لاعتماد أدوات البنية المؤسسية التي تستند إلى المعيار Archimate 3.0.
6. يتعين على الجهات الحكومية ضمان التوافق على مستوى المشروع مع النماذج المرجعية للبنية المؤسسية للحكومة والمعايير ويشمل ذلك البيان المذكور في الملحق 4 بهذه الوثيقة، في كل مناقصة من المناقصات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2-5 البنية الأساسية للأعمال التجارية

1-2-5 التخطيط الاستثماري ومراقبته

1. يجب اتخاذ القرارات الاستثمارية وفقاً للرؤية الوطنية ورؤية الجهة الحكومية والخطة الإستراتيجية.
2. يتعين على الجهات الحكومية أن تثبت بشكل كافٍ توافقتها، فيما يتعلق بجميع الاستثمارات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات، مع النماذج المرجعية الخاصة بالبنية المؤسسية للحكومة: إدارة الأعمال والأداء والمعلومات والتطبيق والتقنية.
3. ينبغي تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية القابلة للقياس لتتبع أداء أي خدمة أعمال جديدة وفقاً للأهداف المعلنة في طلب الاستثمار.

3-5 البنية الأساسية للمعلومات

1-3-5 سياسة إدارة البيانات

يجب على الجهات الحكومية ضمان التوافق مع سياسة إدارة البيانات التي تهدف إلى تشكيل الإدارة والعمليات المعيارية عبر الجهات الحكومية في دولة قطر لإدارة البيانات ومشاركتها. فهي تحدد واجبات ومسؤوليات واضحة لكل من يدير معلومات القطاع العام. وتشمل السياسة أحكاماً رئيسية بشأن إدارة البيانات وتسيير البيانات وحماية البيانات وتبادل البيانات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة تعمل وفقاً للخصوصية وحقوق التأليف والنشر والاعتبارات القانونية والأمنية.

يُرجى الرجوع إلى الوثيقة التالية لمزيد من التفاصيل.

النسخة الإنجليزية:

<http://www.motc.gov.qa/en/documents/document/data-management-policy>

النسخة العربية:

http://www.motc.gov.qa/sites/default/files/sys_dr_lbnynt.pdf

2-3-5 معايير بيانات قطر الذكية

الجهات الحكومية التي تقدم الخدمات الذكية (راجع الموقع الإلكتروني [TASMU](http://www.motc.gov.qa) للاطلاع على التفاصيل) يجب عليها تبني ضوابط معايير بيانات قطر الذكية المحددة عبر تسعة نطاقات فنية وخاصة بالإدارة بهدف ضمان الإدارة الفعالة للبيانات طوال دورة حياة البيانات. كما تم تضمين الأشخاص واعتبارات العملية لإدارة البيانات عبر الضوابط المحددة. إن تبني معايير البيانات هذه من شأنه المساعدة على تحقيق التنسيق الوطني لإمكانية تفاعل البيانات، مما يمكن تحقيق أهداف قطر الذكية (راجع الموقع الإلكتروني [TASMU](http://www.motc.gov.qa) للاطلاع على التفاصيل). فهي تسهل إنشاء البيانات وتخزينها وحركتها واستخدامها ومشاركتها من خلال إنشاء فهم لكيفية وصف البيانات وتمثيلها بشكل موحد وتسليمها بسلاسة وأمان وفي صيغة يتوقعها أصحاب المصلحة لإجراء تحليل واستخلاص الأفكار واتخاذ القرارات. يُرجى الرجوع إلى أحدث إصدار من وثيقة معايير بيانات قطر الذكية للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول الضوابط المحددة عبر المجالات التسعة وفقاً لإطار عمل إدارة بيانات قطر الذكية.

3-3-5 سياسة البيانات المفتوحة

يتعين على الجهات الحكومية تبني سياسة البيانات المفتوحة التي تهدف إلى ضمان أن تتخذ جميع الجهات الحكومية خطوات لتوسيع نطاق وصول الجمهور إلى البيانات الحكومية من خلال إتاحتها على الإنترنت ما لم يقيد القانون أو السياسة أو اللوائح أو العقد. وتطبق هذه السياسة على المعلومات والبيانات التي تحتفظ بها جميع الجهات الحكومية في قطر أو التي تقع تحت سيطرتها.

يُرجى الرجوع إلى الوثيقة التالية لمزيد من التفاصيل.

النسخة الإنجليزية:

http://www.motc.gov.qa/sites/default/files/open_data_policy_0.pdf

النسخة العربية:

http://www.motc.gov.qa/sites/default/files/sys_lbnt_lmftwh_0.pdf

4-5 البنية الأساسية للتطبيقات

1-4-5 دورة حياة تطوير الخدمات

1. يتعين على الجهات الحكومية إنشاء هيئة تصميم تكون معنية بمبادرات تطوير الحلول الجديدة. سيكون مصمم البنية المؤسسية التابع للوكالة جزءاً من هيئة التصميم.
2. يتعين على هيئة التصميم العاملة بالجهات الحكومية المشاركة في مراجعات التدقيق التي يجريها مجلس المراجعة الفنية في مراحل مختلفة ومحددة كجزء من طريقة تقديم الخدمة - الاكتشاف والتطوير والتحليل والإطلاق.
3. يتعين على هيئة التصميم إبداء المواءمة مع البنية المؤسسية الحكومية والخدمات المشتركة التي تتم الاستفادة منها والأصول المعلوماتية التي تتم الاستفادة منها فيما بين الجهات الحكومية والامتثال للمعايير خلال مراجعات التدقيق.
4. يجب رفع أي استثناءات مطلوبة من قبل هيئة التصميم إلى مجلس المراجعة الفنية وستتم معالجتها وفقاً لإجراءات الإدارة المحددة.

2-4-5 موقع الحكومة وإطار عمل الخدمات الإلكترونية

تتسم تصميمات المواقع والخدمات عبر شبكة الإنترنت الخاصة بكل وسيط حكومي وشكلها العام وواجهاتها وأسلوب بناء التجول فيها بطابع متفرد يميزها عن غيرها. قد يكون هذا "الشكل وأسلوب العرض" مربكاً وصعباً لعامة الجمهور حيث يضطرهم إلى تغيير وجهتهم عند زيارة كل موقع إنترنت حكومي. فتوحيد المعايير والاتساق لازمان لضمان تركيز اهتمام مواقع الإنترنت والخدمات لدى الوسطاء الحكوميين على عامة الجمهور وسهولة استخدام تلك المواقع والخدمات.

ولضمان سهولة توصل عامة الجمهور إلى مواقع الإنترنت الحكومية وتقديم تجربة أكثر اتساقاً عند التجول عبر مواقع الإنترنت الحكومية المختلفة، تم تطوير موقع الإنترنت الحكومي وإطار عمل الخدمات الإلكترونية الحكومية لتحديد مجموعة من المعايير والمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات المتعلقة بتصميم مواقع الإنترنت والخدمات الإلكترونية الحكومية ككل.

ويتعين على الوسطاء اتباع المبادئ التوجيهية المحددة في وثيقة "موقع الإنترنت الحكومي وإطار عمل الخدمات الإلكترونية الحكومية" من خلال اتباع هذا الرابط.

النسخة الإنجليزية:

<http://www.motc.gov.qa/en/documents/document/government-website-and-e-services-framework>

النسخة العربية:

http://www.motc.gov.qa/sites/default/files/tr_m_llmwq_wlkhdm_tllktrwny_lljht_lhkwny_-_lsdr_lthny.pdf

3-4-5 إطار عمل الخدمات الحكومية عبر الهاتف المحمول

لقد تم إعداد وثيقة إطار عمل الخدمات الحكومية عبر الهاتف المحمول خصيصاً لمساعدة الجهات الحكومية في تصميم ونشر الخدمات عبر الهاتف المحمول استناداً إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية. يرجى الرجوع إلى المبادئ التوجيهية والمعايير الواردة في الوثيقة – << سيتم تحديث الرابط مقترناً بعنوان URL إلى موقع الوثيقة المنشورة >>

4-4-5 سياسة المشاركة الإلكترونية

تهدف سياسة المشاركة الإلكترونية إلى إرساء الثقافة وممارسات المشاركة الإلكترونية عبر الجهات الحكومية وتطوير الشفافية ومشاركة الشعب، مما يساعد دولة قطر على تحقيق أهدافها الوطنية للتنمية.

وتدرك حكومة دولة قطر دائمًا قيمة مشاركة الشعب في عمليات الإدارة. وتثبت استراتيجية التنمية الوطنية في قطر 2011-2016 بأن الشعب هو أكثر أصول البلد قيمة، وسوف تسهم مشاركتهم في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الحفاظ على ازدهار المجتمع. كما أن مشاركة الشعوب مع حكوماتها يتيح لها الاستفادة من وجهات النظر، ومصادر المعلومات، والحلول الممكنة الأوسع نطاقًا لتحسين القرارات والخدمات. وعلاوة على ذلك فإنها توفر الأساس للعلاقات المثمرة، وتحسين الحوار والتشاور، وتحسين الإدارة في نهاية المطاف. ويكمن الهدف من المشاركة الإلكترونية في إشراك الشعب في سياسة التنمية وعمليات اتخاذ القرارات من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

ولمزيد من التفاصيل حول هذه السياسة، يرجى الرجوع إلى:

النسخة الإنجليزية:

http://www.motc.gov.qa/sites/default/files/e-participation_policy_1.pdf

النسخة العربية:

http://www.motc.gov.qa/sites/default/files/sys_lmshrk_llktrwny_0.pdf

5-4-5 سياسة إمكانية التوصل الإلكتروني

تهدف سياسة إمكانية التوصل الإلكتروني إلى ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة في قطر على قدم المساواة إلى التكنولوجيات التي يمكن أن تثري حياتهم، وتغطي هذه السياسة مجموعة من المشاكل المتعلقة بإمكانية التوصل الإلكتروني، بما في ذلك مواقع الإنترنت وخدمات الاتصالات وأجهزة التحكم وأجهزة الصراف الآلي والخدمات الحكومية والوصول إلى التقنيات المساعدة والمحتوى الرقمي. وينبغي اعتماد هذه السياسة عند تصميم الخدمات الرقمية من الجبل القادم لحكومة قطر.

ولمزيد من التفاصيل حول هذه السياسة، يرجى الرجوع إلى:

النسخة الإنجليزية:

http://www.motc.gov.qa/sites/default/files/qatar_eaccessibility_policy_en_-_ictqatar_0.pdf

النسخة العربية:

http://www.motc.gov.qa/sites/default/files/qatars_eaccessibility_policy_ar_-_ictqatar_0.pdf

5-5 البنية الأساسية للبنية التحتية

1-5-5 قرار مجلس الوزراء رقم (18) لعام 2010 بشأن تنفيذ سياسات الحكومة الإلكترونية

يطالب القرار الكيانات الحكومية بتنفيذ السياسات وإعادة استخدام الخدمات المشتركة والبنية التحتية المطورة بواسطة وزارة المواصلات والاتصالات بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر المعايير والبنية الأساسية المرجعية للحكومة، ومنصة التصريح ومنصة الدفع ومركز البيانات والشبكة الحكومية ومركز الاتصال والمؤشرات الرئيسية للأداء وغيرها. يرجى الرجوع إلى الروابط التالية للاطلاع على المزيد من التفاصيل.

النسخة الإنجليزية:

http://www.motc.gov.qa/sites/default/files/council_of_ministers_resolution_no._18_of_2010_on_the_implementation_of_e-government_policies_0.pdf

النسخة العربية:

http://www.motc.gov.qa/sites/default/files/qrr_mjls_lwzr_rqm_18_lsn_2010_bshn_tnfydh_syst_lhkwm_llktrwny.pdf

2-5-5 سياسة أمن الخدمة السحابية

الغرض من هذه السياسة هو تزويد الجهات الحكومية بمعلومات عامة عن الحوسبة السحابية والتحديات ذات الصلة بالأمن والخصوصية. وتناقش الوثيقة التهديدات ومخاطر التكنولوجيا وتدابير الحماية المتعلقة بالبيانات السحابية، وتطمح إلى توفير الرؤية اللازمة لجعل صناع القرار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتخذون قرارات مستنيرة من خلال توفير أدوات مثل الاستبيان المفصل الذي يمكن استخدامه لتقييم عروض جهة تقديم خدمة الحوسبة السحابية.

ولمزيد من التفاصيل حول هذه السياسة، يرجى الرجوع إلى:

النسخة الإنجليزية:

http://www.motc.gov.qa/sites/default/files/cloud_security_policy_for_government_agencies_2014_0.pdf

النسخة العربية:

http://www.motc.gov.qa/sites/default/files/sys_tmyn_lhwsb_lshby_llmwsst_lhkwm_2014_0.pdf

3-5-5 سياسة استخدام الأجهزة الشخصية في العمل (BYOD)

تتطلع هذه السياسة إلى تحديد النغمة والتوقعات داخل الجهة الحكومية للتعامل مع السيناريو الحالي حيث يرغب المستخدمون في استخدام أجهزتهم الخاصة للعمل الرسمي (استخدام الأجهزة الشخصية في العمل) أو أن يكون لهم رأي في اختيار الأجهزة التي يتم توفيرها لهم.

وتنطبق هذه السياسة على النوع التالي من الأجهزة:

- أي جهاز حاسوبي يمكنه تخزين المعلومات و/أو معالجتها و/أو إرسالها/استلامها عند توصيله بالشبكة المتحكم بها

تنطبق هذه السياسة على كل من

- جميع الجهات الحكومية وشبه الحكومية - إلزامية
- جميع منظمات القطاعات الحيوية - موصى بها
- منظمات الشركات الأخرى العاملة في قطر - اختيارية

للحصول على مجموعة تفصيلية من الضوابط والسياسات الأمنية الخاصة باستخدام الأجهزة الشخصية في العمل، يرجى الرجوع إلى النسخة الحالية من الوثيقة على موقع CERT-Q (الفريق القطري للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي)

http://www.qcert.org/sites/default/files/public/documents/cs-csps_byod_policy_v1.0.pdf

6-5 إدارة السرية

1-6-5 سياسة تأمين المعلومات الوطنية (NIA)

توفر سياسة تأمين المعلومات الوطنية، التي نشرها كل من الفريق القطري للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي ووزارة المواصلات والاتصالات، الأساس اللازم والأدوات المناسبة للهيئات الحكومية القطرية لتمكينها من تنفيذ نظام متكامل لإدارة أمن المعلومات داخل الجهة الحكومية. وينطبق هذا على جميع الجهات الحكومية وأصول المعلومات المقابلة الخاصة بها. وحيثما تستعين الجهة الحكومية بمصادر خارجية أو تتعاقد من الباطن بخصوص أي عمليات أو أنشطة، يتعين عليها ضمان امتثالها لسياسات تأمين المعلومات الوطنية والضوابط المرتبطة بها. وهذا يغطي المجالات الأمنية التالية.

- أمن التحكم في الوصول [AM]
- شهادة المراجعة [AC]
- إدارة استمرارية الأعمال [BC]
- إدارة التغيير [CM]
- أمن الاتصالات [CS]
- أمن التشفير [CY]
- تصنيف البيانات [DL]
- الاحتفاظ بالبيانات الأرشفة [DR]
- الوثائق [DC]
- تأمين نقطة الاتصال بين شبكتين [GS]
- هيكل الإدارة [IG]
- إدارة الحوادث [IM]
- تبادل المعلومات [IE]
- التسجيل، المراجعة المراقبة الأمنية [SM]
- تأمين وسائط التخزين [MS]
- تأمين الشبكات [NS]
- تأمين الموظفين [PS]
- التأمين المادي [PH]

- جهاز محمول تأمين العمل خارج موقع [OS]
- تأمين المنتج [PR]
- إدارة الأخطار [RM]
- الوعي الأمني [SA]
- تأمين البرامج [SS]
- تأمين استخدام النظام [SU]
- إدارة سرية الأطراف الثالثة [TM]
- الوسط الافتراضي [VL]

للحصول على مجموعة تفصيلية من الضوابط والسياسات الأمنية الخاصة بتأمين المعلومات الوطنية، يرجى الرجوع إلى النسخة الحالية من الوثيقة على موقع الفريق القطري للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي -

النسخة الإنجليزية:

http://www.qcert.org/sites/default/files/public/documents/nia_policy_english_v2.0.pdf

النسخة العربية:

http://www.qcert.org/sites/default/files/public/documents/nia_policy_arabic_2.0.pdf

2-6-5 معايير أمن معلومات قطر الذكية

يحتاج مشروع قطر الذكية إلى التركيز على التخفيف بشكل فعال من التهديدات الأمنية وإدارة أوجه الضعف ذات الصلة لحماية المعلومات والبنية التحتية الحساسة. يركز معيار أمن المعلومات بقطر الذكية (SQISS) على تأمين خدمات قطر الذكية، وذلك من أجل تأمين بيئة قطر الذكية. ويجب أن يتم تصميمها وتقديمها بأقل مستويات التأمين لحماية سرية ونزاهة وتوافر المعلومات التي تستفيد منها الخدمات، وكذلك حماية عملياتها. للاطلاع على مجموعة تفصيلية من SQISS، يرجى الرجوع إلى أحدث إصدار من وثيقة معايير أمن معلومات قطر الذكية.

3-6-5 سياسة أمن الخدمة السحابية

يرجى الرجوع إلى سياسة أمن الخدمة السحابية تحت قسم البنية الأساسية للبنية التحتية 3.5.

4-6-5 سياسة استخدام الأجهزة الشخصية في العمل

يرجى الرجوع إلى سياسة استخدام الأجهزة الشخصية في العمل تحت قسم البنية الأساسية للبنية التحتية 3.5.

6 الملحق 1: قالب التقييم الذاتي لتوافق البنية المؤسسية للحكومة

يوفر هذا القسم قالباً للهيئات لتنفيذ التقييم الذاتي لتوافق البنية المؤسسية للحكومة

		الجهة الحكومية:				التاريخ:
مجموع الدرجات	الأهمية	تعليمات نتائج فحص التوافق : يرجى قراءة ما يلي: - بالنسبة إلى التوافق على مستوى البنية المؤسسية (الملون باللون الأخضر)، أدخل 1 أو 0 في أي فئة من فئات التوافق (الأعمدة من E إلى H) - بالنسبة إلى بيانات التوافق على مستوى المشروع، أدخل عدد المشاريع الواقعة ضمن كل فئة من فئات التوافق - لا يمكن تحديد غير متاح إلا لبيانات التوافق على مستوى المشروع				بيانات توافق البنية المؤسسية للحكومة
		النموذج المرجعي للأعمال التجارية - توجيهات هيكلية ومعيارية بشأن تصميم الجيل القادم من الخدمات الحكومية وتطويرها - يوفر عرضاً وظيفياً لأعمال الجهة الحكومية باستخدام تصنيف قياسي - يوفر فهماً عاماً لوظائف الأعمال التجارية الخاصة بالجهات الحكومية الأخرى				
	20	التعليقات (تقديم تعليقات لأي حالة من حالات التوافق بخلاف "متوافق تماماً")	غير متاح	غير متوافق	متوافق جزئياً	متوافق تماماً
	10					1. هل تبنت الجهة الحكومية وطبقت طرقاً وتقنيات محددة كجزء من إطار عمل البنية الأساسية الخاص بالبنية المؤسسية للحكومة في تصميم خدمات أعمالها التجارية.
	10					2. هل تتوافق مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالجهة الحكومية مع تصنيفات أداء البنية المؤسسية للحكومة؟
	5					3. هل تم تطوير كتالوج القنوات الخاص بالجهة الحكومية؟
	5					4. هل يوجد كتالوج محدث لخدمات الجهة الحكومية، وهل يتوافق مع تصنيف خدمات الأعمال؟
	10					5. هل تم تعريف ملفات بيانات تعريف العميل لهذه الجهة الحكومية؟
	10					6. هل تم إنشاء المصفوفات التي توضح العلاقة بين خدمات الجهة الحكومية وقنوات التسليم، وكذلك بين عملاء الجهة الحكومية، والخدمات المقدمة من الجهات الحكومية، وقنوات التسليم والمحافظة عليها؟
	20					7. هل يستفيد المشروع من الخدمات المشتركة المعمول بها المقدمة على مستوى الحكومة بأسرها؟
	10					8. توافق المعايير الإلزامية: معايير مكونات الخدمات الرقمية؟
	5					9. توافق المعايير الإلزامية: تصميم الخدمات؟
	5					10. توافق المعايير الإلزامية: قابلية البنية الأساسية للاستخدام؟
	10					11. توافق المعايير الإلزامية: معايير تصميم الخدمات الرقمية؟

التعليقات (تقديم تعليقات لأي حالة من حالات التوافق بخلاف "متوافق تمامًا")	غير متاح	غير متوافق	متوافق جزئياً	متوافق تماماً
15				
البنية المؤسسية للحكومة القطرية				
- يوفر وسيلة للجهة الحكومية لتعريف البنى الأساسية للبيانات بانتظام				
- يسمح لمبادرات البنى الأساسية للبيانات بتوصيف بياناتها ومعلوماتها بشكل موحد، مما يؤدي إلى زيادة فرص التفاعل بين الجهات الحكومية				
15				
1. هل تمت موازنة البنية الأساسية لتبادل معلومات الجهة الحكومية (الداخلية والخارجية) مع البنية الأساسية لتبادل معلومات البنية المؤسسية للحكومة؟				
10				
2. هل تم تطوير كتالوج أصول معلومات خاص بالجهة الحكومية والمحافظة عليه بحيث يواءم مع التصنيف المرجعي للمعلومات؟				
5				
3. هل تم تطوير المصنوفة والمحافظة عليها بحيث تبيّن العلاقة بين خدمات الجهة الحكومية وأصول المعلومات ذات الصلة؟				
10				
3. هل تمت مراجعة المشروع بواسطة كتالوج أصول المعلومات الخاص بالبنية المؤسسية للحكومة واستخدام أي من خدمات المعلومات المطلوبة؟				
15				
4. هل يتبع المشروع البنية الأساسية المرجعية لتبادل معلومات البنية المؤسسية للحكومة من أجل تبادل المعلومات؟				
10				
5. توافق المعايير الإلزامية: معايير بيانات الأمة الذكية؟				
10				
6. توافق المعايير الإلزامية: معايير خدمات تبادل المعلومات؟				
10				
7. توافق المعايير الإلزامية: إدارة خدمات تبادل المعلومات؟				
10				
8. توافق السياسات: سياسة إدارة البيانات؟				
5				
9. توافق السياسات: سياسة البيانات المفتوحة؟				
15				
البنية المؤسسية للحكومة القطرية				
- توفر البنية الأساسية للتطبيق وتوجيه المعايير إلى الجهات الحكومية لتطوير خدمات الجيل القادم				
15				
التعليقات (تقديم تعليقات لأي حالة من حالات التوافق بخلاف "متوافق تمامًا")	غير متاح	غير متوافق	متوافق جزئياً	متوافق تماماً
- يوفر تصنيفاً للتطبيقات التي تدعم عمليات أعمال الجهات الحكومية، وتشمل تطبيقات الأعمال المركزية وتطبيقات البنية التحتية والمنصات وفقاً للتصنيف المحدد				
10				
1. هل تحتفظ الجهة الحكومية بكتالوج التطبيقات الذي يتماشى مع التصنيف المرجعي للتطبيقات؟				
10				
2. هل تحتفظ الجهة الحكومية بمصنوفة تبيّن العلاقة بين الخدمة، وكيانات المعلومات المرتبطة المستخدمة، والتطبيقات ذات الصلة؟				
30				
3. هل يتبع المشروع البنية الأساسية المرجعية للتطبيقات التابعة للبنية المؤسسية للحكومة للتوجيه بشأن كيفية تطوير التطبيقات باستخدام خدمات منصة الجيل القادم؟				
25				
4. توافق المعايير الإلزامية: معايير مكونات أنظمة المشاركة؟				
25				
5. توافق المعايير الإلزامية: معايير طبقة الخدمات؟				
10				
التعليقات (تقديم تعليقات لأي حالة من حالات التوافق بخلاف "متوافق تمامًا")	متوافق تماماً	متوافق جزئياً	غير متوافق	غير متاح
النموذج المرجعي (الفني) للبنية التحتية				

<p>- يقدم توجيهًا بشأن البنية الأساسية المرجعية للبنية التحتية والمعايير ذات الصلة للهيئات الحكومية القطرية</p> <p>- هو نموذج مرجعي قائم على التصنيف لتصنيف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والمرافق والشبكات التي تستضيف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات</p>							
<p>1. هل قامت الجهة الحكومية بتطوير كتالوج أصول البنية التحتية، المُصنف باستخدام التصنيف المرجعي للبنية التحتية؟</p>						10	
<p>2. هل تحتفظ الجهة الحكومية بمصفوفة تمثل العلاقة بين التطبيقات والبنية التحتية؟</p>						10	
<p>3. هل راجع المشروع البنية الأساسية المرجعية للبنية التحتية الخاصة بالبنية المؤسسية للحكومة (وكتالوج أصول البنية التحتية على مستوى الحكومة بأسرها) كدليل لفهم ماهية إمكانيات البنية التحتية المشتركة التي توفرها وزارة المواصلات والاتصالات، وكيفية الاستفادة المشروع منها؟</p>						25	
<p>4. هل راجع المشروع كتالوج أصول البنية التحتية الخاص بالجهة الحكومية لتحديد ماهية البنية التحتية التي يمكن الاستفادة منها لهذا المشروع؟</p>						15	
<p>5. توافق المعايير الإلزامية: معايير إمكانية الاتصال؟</p>						10	
<p>6. توافق المعايير الإلزامية: البنية التحتية؟</p>						10	
<p>7. توافق المعايير الإلزامية: ضوابط ومعايير البنية التحتية للخدمة السحابية؟</p>						10	
<p>8. توافق المعايير الإلزامية: ضوابط ومعايير استخدام جهازك الشخصي في العمل؟</p>						10	
<p>إدارة الأمن</p> <p>- يجب تطبيق الأمن والخصوصية بشكل متنسق فيما بين الجهات الحكومية جميعًا. ينبغي أن تعكس البنية المؤسسية للجهة الحكومية معايير الأمن والخصوصية والقواعد والمبادئ التوجيهية</p> <p>- سيؤدي تبني ضوابط وسياسات الأمن القائمة على تقييم المخاطر إلى إنشاء بيئة آمنة وموثوق بها لتقديم خدمات الحكومة الإلكترونية</p>	متوافق تمامًا	متوافق جزئيًا	غير متوافق	غير متاح	التعليقات (تقديم تعليقات لأي حالة من حالات التوافق بخلاف "متوافق تمامًا")	15	
<p>1. هل قامت الجهة الحكومية بتطوير سياسة الأمن الخاصة بها والتي تتواءم مع ضوابط وسياسات الأمن الخاصة بالبنية المؤسسية للحكومة؟</p>						10	
<p>2. توافق سياسة الأمن للجهة الحكومية: سياسة تأمين الأمن الوطني (NIA)</p>						15	
<p>3. توافق سياسة الأمن للجهة الحكومية: سياسة أمن الخدمة السحابية</p>						10	
<p>4. توافق سياسة الأمن للجهة الحكومية: سياسة أمن استخدام الأجهزة الشخصية في العمل (BYOD)</p>						10	
<p>5. توافق المعايير الإلزامية: معايير أطر الأمن: إطار عمل التوثيق الإلكتروني في قطر</p>						15	
<p>5. توافق المعايير الإلزامية: معايير أطر الأمن: إطار وإجراءات إدارة مخاطر أمن المعلومات</p>						15	
<p>7. توافق المعايير الإلزامية: معايير أطر الأمن: المعايير الوطنية لأمن أنظمة التحكم الصناعي</p>						5	

8. توافق المعايير الإلزامية: معايير أطر الأمن: إطار أمن المعلومات لشبكات المدارس						5	
9. توافق المعايير الإلزامية: معايير أطر الأمن: معايير أمن معلومات قطر الذكية						15	
إدارة الخدمات - تقدم نهج إدارة الخدمة، ومقومات عنصر إدارة الخدمة، وتنفيذ أفضل الممارسات في مجال تكنولوجيا المعلومات الموصى بها للهيئات الحكومية القطرية.	متوافق تمامًا	متوافق جزئيًا	غير متوافق	غير متاح	التعليقات (تقديم تعليقات لأي حالة من حالات التوافق بخلاف "متوافق تمامًا")	5	
1. هل تتوافق معايير وممارسات إدارة الخدمات المطورة في الجهة الحكومية مع إطار عمل إدارة الخدمات في القطاع الحكومي بأسره؟						50	
2. هل يستخدم المشروع إطار إدارة الخدمة في برنامج البنية المؤسسية للحكومة ويستفيد من ممارسات ومعايير إدارة الخدمات التي يحددها لإدارة الخدمات التي تم إنشاؤها كجزء من هذا المشروع؟						50	
الممارسات العامة للبنية المؤسسية	متوافق تمامًا	متوافق جزئيًا	غير متوافق	غير متاح	التعليقات (تقديم تعليقات لأي حالة من حالات التوافق بخلاف "متوافق تمامًا")	20	
1. توجد استراتيجية اقتناء خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشمل تدابير التوافق مع البنية المؤسسية						20	
2. تُستخدم الأدوات لإدارة البنية المؤسسية ويتم تحديثها بشكل متكرر ونشرها						15	
3. يكون فريق الإدارة العليا على علم بعملية البنية على نطاق المؤسسة ويدعمها						15	
4. إدارة موثقة صريحة لمبادرات البنية المؤسسية. المراجعات التشغيلية ومراجعات التوافق لمجلس المراجعة الفني قيد التنفيذ.						20	
5. تتبع تحقق المزايا الخاصة بالبنية الأساسية المؤسسية للمشاريع. (مثل إعادة الاستخدام وعمليات التوفير)						15	
6. مزايا البنية الأساسية المؤسسية المحققة للمشاريع الأولية						15	

إجمالي مجموع الدرجات

مجموع الدرجات	الدرجة	مستوى نضج البنية المؤسسية
85 <	ممتاز	4
85 > 60 <	جيد	3
60 > 45 <	مرضى	2
45 >	يحتاج إلى التحسين	0 أو 1

7 الملحق 2 - نموذج نضج البنية المؤسسية لدولة قطر

يصف هذا القسم نموذج نضج البنية المؤسسية (EAMM) لتقييم وتحديد مدى نضج الجهة الحكومية في تطبيق البنية المؤسسية. يستند نموذج نضج البنية المؤسسية هذا إلى نموذج نضج قدرات البنية المؤسسية (ACMM) الذي أعدته وزارة التجارة الأمريكية (DoC) للمساعدة في إجراء التقييمات الداخلية. يتم تخصيص نموذج نضج البنية المؤسسية ليعكس خصائص البنية المؤسسية والتي تعكس بوضوح نضج ممارسة البنية المؤسسية. يوفر هذا النموذج إطارًا يمثل المكونات الرئيسية لعملية البنية المؤسسية الإنتاجية. والهدف من ذلك هو تعزيز الاحتمالات الإجمالية لنجاح البنية المؤسسية عن طريق تحديد مناطق الضعف وتوفير مسار تطوري محدد يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين عملية البنية الشاملة.

يصف نموذج نضج البنية المؤسسية هذا كلا من تصنيف مستويات النضج وخصائص البنية المؤسسية لعمليات الجهات الحكومية التي يتم تقييمها لتحديد مستوى النضج.

1-7 مستويات النضج وخصائص قياس البنية المؤسسية

هناك ستة مستويات للنضج كما هو موضح أدناه:

مستوى	المعنى	الوصف
0	لا يوجد	عدم وجود بنية مؤسسية
1	مبدئي	جار تنفيذ عملية البنية المؤسسية غير الرسمية
2	قيد التطوير	ممارسة البنية المؤسسية قيد التطوير
3	محدد	بنية مؤسسية محددة بما في ذلك نماذج مرجعية مفصلة وكتالوجات وأساليب ومعايير إلخ..
4	مدارة	ممارسة البنية المؤسسية مدارة ومدروسة
5	محسنة	التحسين المستمر للبنية المؤسسية قيد التنفيذ

خصائص البنية المؤسسية السبع التي تستخدم لقياس مستوى نضج الجهة الحكومية هي:

1. إطار البنية المؤسسية المحدد
2. تحديد منهجية تطوير البنية المؤسسية
3. عملية متطلبات الأعمال التجارية
4. مشاركة أصحاب المصلحة
5. استمرارية البنية وأدواتها ومستودعها
6. الحكم
7. تحقيق الفوائد

1-1-7 مستوى النضج 0 - عدم وجود بنية مؤسسية قيد التنفيذ.

1. عدم إدراك بالحاجة إلى البنية المؤسسية. يعتمد النجاح على الجهود الفردية.
2. أساليب تطوير البنية المؤسسية مُهْمَلَة.
3. متطلبات الأعمال الخاصة بمشكلة ما.
4. اقتصار أصحاب المصلحة على مستخدمي الحل.
5. عدم وجود نماذج مرجعية للبنية المؤسسية الحالية.
6. النظر إلى الإدارة على أنها بيروقراطية.
7. الفوائد غير مدروسة.

2-1-7 مستوى النضج 1 - مبدئي - جار تنفيذ عملية البنية المؤسسية غير الرسمية

1. عمليات البنية المؤسسية مخصصة ومحلية. تحديد بعض عمليات البنية المؤسسية. ليست هناك عملية بنية أساسية موحدة عبر التكنولوجيات أو العمليات التجارية. يعتمد النجاح على الجهود الفردية.
2. يتم إنشاء طريقة البنية المؤسسية وتوثيقها ومعاييرها على يد مختلف الوسائل المخصصة وتكون محلية أو غير رسمية.
3. الربط الضمني أو الضمني بإستراتيجيات الأعمال أو العوامل المحركة لسير الأعمال.
4. وعي أو مشاركة فريق الإدارة بشكل محدود في عملية البنية المؤسسية.
5. غير موجودة. بنيات المؤسسة قيد التطوير.
6. لا توجد إدارة صريحة لمعايير البنية الأساسية.
7. لم تتحقق فوائد من برنامج البنية المؤسسية.

3-1-7 مستوى النضج 2 - قيد التطوير

1. تم توثيق عملية البنية المؤسسية الأساسية. قد وضعت عملية البنية أدوار ومسؤوليات واضحة.
2. تحديد رؤية تكنولوجيا المعلومات والمبادئ وروابط الأعمال وخط الأساس وبنية الأهداف. معايير البنية موجودة ولكن غير مرتبطة بالضرورة ببنية الأهداف. وضع نموذج مرجعي تقني (TRM) وإطار تعريف المعايير.
3. الربط الصريح بإستراتيجيات الأعمال.
4. تكون الإدارة على دراية بجهد البنية المؤسسية.
5. يتم تحديث النماذج المرجعية الخاصة بالبنية المؤسسية بشكل دوري وتستخدم لتوثيق مخرجات البنية المؤسسية.
6. إدارة عدد قليل من معايير البنية والتقيد ببعض المعايير القائمة.
7. إمكانية تحديد فوائد الأعمال.

4-1-7 مستوى النضج 3 - تعريف البنية المؤسسية

1. يتم تحديد البنية بشكل جيد وإبلاغ موظفي تكنولوجيا المعلومات وإدارة الأعمال بها. يتم اتباع هذه العملية إلى حد كبير.
2. الانتهاء من تحليل الثغرات وخطة الترحيل. توجد نماذج ومعايير مرجعية متطورة بالكامل. يتم تحديد أهداف وأساليب تكنولوجيا المعلومات.
3. يتم ضمان البنية المؤسسية من قبل العمليات التجارية.
4. يكون فريق الإدارة العليا على علم بعملية البنية على نطاق المؤسسة ويدعمها. تدعم الإدارة معايير البنية المؤسسية دعمًا فعالاً.
5. تتم ترجمة ككل بناء البنية الأساسية إلى ككل بناء الحلول ويتم الاتفاق عليها من قبل رجال الأعمال. تستخدم الأدوات لإدارة البنية المؤسسية ويتم تحديث وثائقها بانتظام ونشرها على صفحة ويب البنية المؤسسية.
6. إدارة موثقة صريحة لمبادرات البنية المؤسسية. مجلس البنية الأساسية قيد العمل، بدء مراجعات الامتثال.
7. توجد إستراتيجية اقتناء تكنولوجيا المعلومات وتشمل تدابير الامتثال للبنية المؤسسية. مراعاة فوائد التكاليف في تحديد المشاريع.

5-1-7 مستوى النضج 4 - إدارة وقياس عملية البنية المؤسسية

1. تكون عملية البنية المؤسسية جزءًا من الثقافة. يتم رصد مقاييس الجودة المرتبطة بعملية البنية.
2. يتم تحديث وثائق البنية المؤسسية بصورة منتظمة لتعكس البنية المحدثة لتكنولوجيا المعلومات. تحديد الأعمال والمعلومات والتطبيقات والبيانات والبنى التكنولوجية.
3. يتم تعديل التخطيط الرأسمالي ومراقبة الاستثمار استنادًا إلى الملاحظات الواردة والدروس المستفادة من بنية المؤسسة المحدثة. إعادة النظر الدوري في العوامل الدافعة لسير الأعمال.
4. مشاركة فريق الإدارة العليا بشكل مباشر في عملية مراجعة البنية.
5. تحديد استمرارية البنية المؤسسية وإعادة استخدام العناصر الأساسية للبنية هي أفضل الممارسات. يتم إنشاء مستودع البنية ويتم تحديث أوصاف البنية بانتظام، وتتم مراجعتها بشكل متكرر للحصول على أحدث تطورات / معايير البنية.
6. الإدارة الصريحة لجميع استثمارات تكنولوجيا المعلومات. إجراءات رسمية لإدارة التعقيبات المتباعدة في البنية المؤسسية.
7. فوائد البنية المؤسسية التي تحققت بالنسبة للمشاريع الأولية.

6-1-7 مستوى النضج 5 - التحسين المستمر لعملية البنية المؤسسية

1. مبادئ وعمليات البنية المؤسسية التي يتم تحسينها بشكل مستمر وعلى النحو الأمثل.
2. منهجية تحديد البنية الأساسية (ADM) قيد التشغيل الكامل مع أنشطة التحسين المستمر.
3. يتم استخدام مقاييس عملية البنية لتحسين الروابط التجارية ودفعها. مشاركة الأعمال في تحسينات العملية المستمرة للبنية المؤسسية.
4. مشاركة الإدارة العليا في الارتقاء بمستوى تحسينات العملية في تطوير البنية وإدارتها.
5. استمرارية البنية تعمل بكامل طاقتها مع المنتجات والحلول المتوافقة الخاصة بالمجال. يتم استخدام وثائق وأوصاف البنية من قبل كل صانع قرار في الجهة الحكومية بشأن كل قرار يتعلق بتكنولوجيا المعلومات.
6. الإدارة الصريحة لجميع استثمارات تكنولوجيا المعلومات. التحسين المستمر لعملية الإدارة وما يتصل بها من تقديم الخدمات.
7. تضمين إدارة الاستثمار وتقييم قيمة البنية المؤسسية في الأرباح والخسائر..

8 الملحق 3 - دعم الأدوات

يتم إنشاء النماذج المرجعية الخاصة بالبنية المؤسسية للحكومة وإتاحتها باستخدام المعايير المفتوحة على أساس التنسيق ArchiMate 3.0. ويشمل ذلك جميع التصنيفات النموذجية المرجعية وكتالوجات الخدمات المشتركة على مستوى الحكومة بأسرها.

معياري ArchiMate 3.0 هو معيار فني مقدم من شركة The Open Group ويستند إلى مفاهيم معيار IEEE 1471. وعلى الرغم من أن الأمر ليس مقتصرًا على ذلك فقط، إلا أنه يركز بشكل خاص على نمذجة البنية المؤسسية. ويحظى بالدعم من قبل مختلف موردي الأدوات والشركات الاستشارية.

الأداة المستخدمة لإنشاء البنية المؤسسية الحكومية هي Archi - وهي أداة Archimate 3.0 مفتوحة المصدر الخاصة بإنشاء البنية المؤسسية.

Archi هي أداة مجانية مفتوحة المصدر للنمذجة البصرية والتصميم تُستخدم لإنشاء نماذج ArchiMate ونمذجة المخططات. وتوفر Archi تنفيذًا مرجعيًا مفتوح المصدر لمعيار ArchiMate، وتستخدم حاليًا باعتبارها واحدة من الأدوات المستخدمة لتنفيذ معيار ArchiMate Model Exchange File Format الخاص بشركة Open Group. وحاليًا، لا توفر الأداة ميزات غنية للتطوير التعاوني للبنية المؤسسية فيما بين الجهات الحكومية.

في حال غياب أي أداة من أدوات البنية المؤسسية القائمة في الجهات الحكومية والتي تدعم معيار Archimate 3.0، يتم تشجيع الجهات الحكومية على استخدام أداة Archi.

إليك رابط تحميل أداة Archi - <https://www.archimatetool.com/download>

9 الملحق 4 - بيان توافق البنية المؤسسية للحكومة للمناقصات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يجب على الجهات الحكومية ضمان أن التكنولوجيا والمعايير الفنية التي تبنتها الجهات الحكومية في مواصفات المناقصات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات متوافقة مع المعايير والبنى الأساسية المرجعية الخاصة بالبنى المؤسسية للحكومة. علاوة على ذلك، تجب إضافة البيان التالي في جميع المناقصات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادرة عن الجهات الحكومية.

“يجب على الموردين ضمان أن الحل المقترح لمطلبات المناقصة يتوافق مع المعايير والبنية الأساسية المرجعية الموصوفة كجزء من النماذج المرجعية للبنية المؤسسية للحكومة (GEA) القطرية حسبما يمكن تطبيقه. ويجوز لهم استخدام قالب التقييم الذاتي للبنية المؤسسية للحكومة من أجل تقييم توافقها مع الجهات الحكومية ذات الصلة وإعداد تقارير بذلك”.

10 مسرد

- **ARB**: مجلس مراجعة البنية الأساسية
- **ARM**: النموذج المرجعي للتطبيقات
- **BRM**: النموذج المرجعي للأعمال التجارية
- **BYOD**: استخدام الأجهزة الشخصية في العمل
- **CSP**: مقدم الخدمات السحابية
- **DA**: هيئة التصميم
- **DT**: التحويل الرقمي
- **DTA**: تقييم التحول الرقمي
- **EA**: عدم وجود بنية مؤسسية
- **GEA**: البنية المؤسسية للحكومة (القطرية)
- **GSaaP**: الخدمات الحكومية في شكل منصة
- **IBM**: الشركة الدولية للحاسبات الآلية
- **ICT**: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- **IRM**: النموذج المرجعي للمعلومات
- **IT**: تكنولوجيا المعلومات
- **MoTC**: وزارة المواصلات والاتصالات (القطرية)
- **NIA**: تأمين المعلومات الوطنية
- **QDG**: حكومة قطر الرقمية
- **TOGAF**: إطار عمل البنية الأساسية المقدم من شركة Open Group
- **TRB**: مجلس المراجعة الفنية
- **TRM**: النموذج المرجعي الفني
- **WoG**: الحكومة بأسرها